

النفط ينخفض مع ارتفاع المخزونات ومخاوف فائض المعروض العالمي

14 نوفمبر، 2025



انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف يوم الخميس، موسعةً خسائرها من الجلسة السابقة، حيث أظهر تقرير ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة، مما عزز المخاوف بشأن فائض المعروض العالمي.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 20 سنتًا إلى 62.51 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 09:53 بتوقيت غرينتش، بعد أن انخفضت بنسبة 3.8% في اليوم السابق. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 24 سنتًا إلى 58.25 دولارًا للبرميل، موسعةً بذلك انخفاضها بنسبة 4.2% يوم الأربعاء..

انخفض كلا العقدين بنحو 4% في الجلسة السابقة، متأثرين ببيانات معهد البترول الأمريكي التي تشير إلى ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 1.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 7 نوفمبر.

كما انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير، وفقاً للمصادر، نقلاً عن بيانات معهد البترول الأمريكي.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس: "شهدنا زيادة في مخزونات النفط في مواقع برية رئيسية في أوروبا وسنغافورة والفجيرة والولايات المتحدة، استناداً إلى البيانات الأولية الأسبوع الماضي".

انخفضت الأسعار بأكثر من دولارين للبرميل يوم الأربعاء بعد أن أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أن إمدادات النفط العالمية ستتجاوز الطلب قليلاً في عام 2026، مما يمثل تحولاً إضافياً عن توقعات المنظمة السابقة بحدوث عجز.

وقال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك دي بي اس: "يبدو أن ضعف الأسعار الأخير مدفوع بمراجعة أوبك لميزان العرض والطلب لعام 2026 في تقريرها الشهري، مما يؤكد أن المجموعة تُقرر الآن بإمكانية حدوث فائض في المعروض في عام 2026، على عكس موقفها الأكثر تفاؤلاً طوال الوقت".

يتوافق هذا مع القرار الأخير بتعليق إنهاء تخفيضات الإنتاج الطوعية في الربع الأول. ونظراً لأن هذا مجرد تحول إلى قراءة أكثر واقعية للسوق، فإنه لا يُغيّر الأساسيات، وبالتالي يبدو رد فعل السوق مبالغاً فيه.

وقالت أوبك إنها تتوقع فائضاً في المعروض العام المقبل بسبب زيادات الإنتاج الأوسع نطاقاً من قبل أوبك+، وهي مجموعة من المنتجين تضم أعضاء أوبك وحلفاء مثل روسيا. وأشارت أوبك، في تقريرها الشهري، إلى زيادات في إنتاج المنظمة وزيادة في المعروض من منتجين آخرين، كما خفضت توقعاتها للطلب لعام 2026.

وتوقعت المنظمة أن يبلغ الطلب على النفط في العام القادم 43 مليون برميل يومياً. وهذا يعني فائضاً في المعروض قدره 20 ألف برميل يومياً إذا استمر إنتاج النفط بالمستويات الحالية.

وتتوافق توقعات أوبك للفائض الآن مع توقعات إدارة الطاقة الدولية، على الرغم من أن الأخيرة تتوقع فائضاً أكبر بكثير. وستصدر وكالة الطاقة الدولية تقريرها الشهري في وقت لاحق من يوم الخميس.

وقد واصلت أوبك زيادة إنتاجها حتى الآن هذا العام، وتخطط لزيادة

الإنتاج أكثر في ديسمبر. في حين أن الكارتل قد حدد خططاً لوقف أي زيادات إضافية في الإنتاج في الربع الأول من عام 2026، إلا أن زياداته الأخيرة في الإنتاج كانت مصدر قلق كبير بشأن فائض المعروض في عام 2026.

وقال يانغ آن، المحلل في هايتونغ للأوراق المالية: "أثارت إشارة أوبك إلى فائض في المعروض مشاعر سلبية كانت كامنة في الجلسة السابقة، في حين زاد ارتفاع مخزون الخام الأمريكي من الضغط، مما دفع أسعار النفط إلى مواصلة الانخفاض صباح الخميس".

ومن المتوقع أن تصدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بيانات المخزون في وقت لاحق من يوم الخميس. وعززت تقارير أخرى صدرت يوم الأربعاء مشاعر المستثمرين السلبية. كما ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في توقعاتها قصيرة الأجل للطاقة أنه من المتوقع أن يسجل إنتاج النفط الأمريكي رقمًا قياسيًا أعلى هذا العام مما كان متوقعًا سابقًا.

وأضافت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات النفط العالمية ستنمو حتى عام 2026 مع زيادة الإنتاج بوتيرة أسرع من الطلب على الوقود البترولي، مما يزيد من الضغط على أسعار النفط.

وتوقع بعض المحللين مستقبلاً أن تظل الأسعار قريبة من مستوياتها الحالية. وقال ساركار من بنك دي بي اس: "يجب أن يكون هناك دعم كبير لأسعار النفط عند حوالي 60 دولارا للبرميل، خاصة في ضوء إمكانية حدوث اضطراب قصير الأجل في تدفقات الصادرات الروسية بمجرد دخول العقوبات الأكثر صرامة".

ورفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو المعروض العالمي من النفط لهذا العام والعام المقبل في تقريرها الشهري عن سوق النفط يوم الخميس، مشيرةً إلى فائض أكبر في عام 2026.

وقال محللو النفط لدى موقع الاستثمار، انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أسابيع يوم الخميس، موسعةً خسائرها الأخيرة على خلفية تزايد المخاوف من فائض المعروض العالمي.

ولم تتلق أسعار النفط أي ارتياح يُذكر بعد تصويت المشرعين الأمريكيين لإنهاء أطول إغلاق حكومي في تاريخ البلاد. أقر مجلس النواب الأمريكي مساء الأربعاء مشروع قانون يهدف إلى توفير التمويل وإنهاء أطول إغلاق حكومي على الإطلاق، حيث وقع الرئيس دونالد ترمب

على هذا الإجراء ليصبح قانونًا نافذًا.

تم إقرار مشروع القانون - الذي سيُبقى الحكومة ممولة حتى 30 يناير على الأقل - بأغلبية 222 صوتًا مقابل 209 أصوات، حيث صوّت 216 جمهوريًا وستة ديمقراطيين لصالح الإجراء.

يساعد إقرار مشروع القانون على تبديد بعض الشكوك حول الطلب الأمريكي على الوقود، نظرًا لأن الإغلاق تسبب في إلغاء آلاف الرحلات الجوية في جميع أنحاء البلاد. سيسمح انتهاء الإغلاق أيضًا بنشر القراءات الاقتصادية الرسمية للولايات المتحدة، مما يمنح الأسواق مزيدًا من الوضوح بشأن أكبر مستهلك للوقود في العالم.